الصباح AL-SABAH

دشنت العام الدراسي الجديد بعد توقف طويل بسبب «كورونا»

جامعة الكويت نبضت بالحياة من جديد

الجامعة عادت إلى الحياة بعد توقف طويل

جانب من الحملة التوعوية

الطلاب والطالبات عادوا إلى كلياتهم

بعد انقطاع دام نحو عام ونصف إثر تداعيات جائحة كورونا، انطلقت صباح أمس الأول الدراسة التقليدية في جامعة الكويت وفق الإجراءات الاحترازية والاشتراطات الصحية حيث استقبلت الجامعة نحو 36 ألف طالب وطالبة بنظامي التعليم الحضوري والتعليم عن بعد في مختلف كلياتها بسلاسة ويسر.

وفي إطار متابعة استعدادات وجاهزية المرافق الجامعية قام الأمين العام للشؤون الإدارية والقائم بأعمال الأمين العام المساعد لشؤون إدارة المرافق علي صادق الأستاذ بجولة تفقدية في كليات مدينة صباح السالم الجامعية وذلك لمتابعة سير العملية التعليمية وفق الاشتراطات الصحية لضمان بيئة آمنة وصحية، حيث التقى بعمداء الكليات والمدراء الإداريين، ورافقه خلال الجولة مدير إدارة الإنشاءات والصيانة المهندسة حميدة الخالدي، والقائم بأعمال مدير إدارة الأمن والسلامة يوسف الخميس، والقائم بأعمال مدير إدارة التغذية طلال بوناشي، ومدير إدارة الخدمات العامة سنابل الدويسان.

وبهذه المناسبة هنأ الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والقائم بأعمال الأمين العام المساعد لشؤون إدارة المرافق علي صادق الأستاذ الأسرة الجامعية بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد متمنياً أن يكون عاماً دراسياً مثمراً ومليئا بالانجازات، مشيراً إلى أنه تم خلال الجولة الاطلاع على آخر الاستعدادات للمرافق الجامعية، حيث تم زيارة جميع الكليات بالحرم الجامعي في مدينة صباح السالم الجامعية للاطمئنان على التجهيزات اللازمة لعودة الدراسة من صيانة لوحدات التكييف والإضاءة في المباني وخدمات التغذية والنظافة وخدمات النقل وتطبيق الاشتراطات الصحية.

وبدوره ذكر القائم بأعمال مدير إدارة التغذية طلال بوناشي أنه تم توفير الخدمات الغذائية في جميع كليات مدينة صباح السالم الجامعية، بالإضافة إلى توفير آلات بيع المأكولات الخفيفة لتكون في متناول اليد لكافة الطلبة، وأوضح بوناشي أنه يمكن التواصل مع إدارة التغذية في حال وجود ملاحظات.

على صعيد متصل وتزامناً مع بدء الدراسة بجامعة الكويت وحرصاً من إدارة الأمن والسلامة على نشر الثقافة التوعوية والصحية لجميع منتسبي ومرتادي الحرم الجامعي نظمت الإدارة وبالتعاون مع الهيئة العامة للرياضة حملة ثقافية توعوية صحية معاً من أجل صحتهم تحت شعار «عودة بوقاية» والتي انطلقت بعقد سلسلة من الندوات والمحاضرات التوعوية في مدينة صباح السالم الجامعية بمشاركة عدد من الجهات والمؤسسات.

وتهدف هذه الحملة إلى توعية وتذكير طلبة الجامعة بالإجراءات الوقائية الصحية والاحترازية ضد فيروس كورونا والتأكيد على ضرورة الالتزام بالاشتراطات الصحية، فضلاً عن التوعية المرورية بمشاركة وزارة الداخلية، بالإضافة إلى التوعية بالتغذية السليمة لتقوية مناعتهم.

وبدوره ذكر مدير إدارة العمل التطوعي في الهيئة العامة للرياضة وليد الأنصاري أن الهدف من هذه الحملة هو دعم الناحية الصحية للشباب وخاصة الطلبة بعد فترة التوقف الطويلة، والذي سيعمل على تأهيلهم النفسي للتفاعل الدراسي وعودتهم للحياة الطبيعية، ولكن بحذر كوننا في المراحل الأخيرة من الوباء، مبيناً أن هذا التعاون المشترك بين جامعة الكويت والهيئة العامة للشباب جاء استكمالاً لما قدمته الهيئة سابقاً من محاضرات وندوات في المرحلتين المتوسطة والثانوية.

ومن جانبه أشار النقيب عبدالله التتان إلى أنه في إطار اهتمام المؤسسة الأمنية متمثلة في قطاع شؤون المرور والعمليات بتوثيق التعاون مع الهيئات والمؤسسات الحكومية في نشر التوعية المرورية لجميع فئات وأطياف المجتمع، قامت الإدارة العامة للمرور وبالتعاون مع الهيئة العامة للرياضة وجامعة الكويت وعدد من الجهات الحكومية الأخرى بتنظيم محاضرات توعوية مرورية لطلبة الجامعة وطلبة المدارس، موضحاً الدور الذي يقوم به القطاع بمعاونة الجهات الحكومية الأخرى كوزارة الصحة وغيرها.

الغانم: نريده

دور الانعقاد الماضي، مضيفاً «إن شاء الله نستمع بإنصات إلى النطق السامي وتوجيهات سمو الأمير».

يأتي افتتاح دور الانعاد الجديد، وسط توجيهات سامية للسلطتين التشريعية والتنفيذية، بتحقيق مزيد من الاستقرار السياسي وتهيئة الأجواء لتعزيز التعاون بين السلطتين، وفقا للثوابت الدستورية.

ويستهل دور الانعقاد الجديد أعماله وفقا لجدول الأعمال بتفضل صاحب السمو أمير البلاد بإلقاء النطق السامي، تليه كلمتا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وسمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء.

عقب ذلك ترفع الجلسة لفترة تودع خلالها لجنة الاستقبال سمو الأمير، ثم تستأنف الجلسة وتعقد الجلسة الأولى للنظر في بنود جدول الأعمال، حيث سيتم انتخاب أمين السر والمراقب.

ومن المقرر أن ينتخب المجلس أعضاء اللجان البرلمانية الدائمة، وهي لجان إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري والعرائض والشكاوى والشؤون الداخلية والدفاع والشؤون المالية والاقتصادية والشؤون التشريعية والقانونية وشؤون التعليم والثقافة والارشاد والشؤون الصحية والاجتماعية والعمل والشؤون الخارجية والمرافق العامة والميزانيات والحساب الختامي وحماية الأموال العامة والأولويات.

كما يتوقع ان ينتخب المجلس أعضاء اللجان البرلمانية المؤقتة «إن وجدت»، بالإضافة إلى انتخاب أعضاء ممثلين لمجلس الأمة لعضوية البرلمان العربي.

ونصت المادة (85) من الدستور على انه «لمجلس الأمة دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية أشهر ولا يجوز فض هذا الدور قبل اعتماد الميزانية».

وكان سمو أمير البلاد قد أصدر مرسوما أميريا ب»دعوة مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الثاني من الفصل التشريعي ال16 صباح يوم الثلاثاء 20 ربيع الأول 1443 هجري الموافق 26 من اكتوبر سنة 2021».

وتقضي الفقرة الأولى من المادة (86) من الدستور بأن «يعقد المجلس دوره العادي بدعوة من الأمير خلال شهر أكتوبر من كل عام».

وكان وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح أعلن بتاريخ 29 سبتمبر الماضي توجيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد، إلى حوار وطني يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية بغية تهيئة الأجواء من أجل توحيد الجهود وتعزيز التعاون وتوجيه كافة الطاقات والإمكانات لخدمة الوطن العزيز ونبذ الخلافات وحل كافة المشاكل وتجاوز العقبات التي تحول دون ذلك خدمة للمواطنين الكرام ورفعة راية الوطن العزيز ومكانته السامية.

وتطلع سموه بأن يحقق الحوار الوطني أهدافه المنشودة لتعزيز مسيرة العمل الديمقراطي الذي هو محل الفخر والاعتزاز لدى الجميع وذلك في إطار التمسك بالدستور والثوابت الوطنية.

وتلاه إعراب مجلس الوزراء وفق بيان له عقب اجتماع استثنائي عقد في اليوم ذاته عن مشاعر الارتياح والتفاؤل حيال التوجيهات السامية بعقد حوار يجمع بين السلطتين.

وأكد مجلس الوزراء أهمية الحوار الوطني في بدء مرحلة جديدة من العمل الإيجابي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في ظل ما جبل عليه المجتمع الكويتي من قيم ومبادئ راسخة وروح المسؤولية ضمن إطار أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وكل ما من شأنه التوفيق فيما يعود على البلاد والشعب بالخير والتقدم والاستقرار.

ثم جاء تكليف صاحب السمو الأمير الأربعاء الماضي، كلا من رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، باقتراح الضوابط والشروط للعفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين بقضايا خلال فترات ماضية، تمهيدا لاستصدار مرسوم العفو.

وأكد وزير شؤون الديوان الأميري أن التكليف الصادر من سمو الأمير يأتي حرصا من سموه، على المحافظة على ما جبل عليه الشعب الكويتي الوفي من العادات الكريمة، من تسامح ومحبة وتسامي والمحافظة على الوحدة الوطنية لما فيه مصلحة الكويت.

أضاف ان التكليف جاء إزاء ما نقله رئيسا مجلس الأمة ومجلس الوزراء لسموه وبعد اطلاع سموه على مناشدة ما يقارب 40 عضوا من أعضاء مجلس الأمة، وتأكيد حرصهم على التعاون وتحقيق الاستقرار السياسي وما نقله مستشارا سموه بشأن ما انتهت إليه لجنة الحوار.

واعتبر رئيس مجلس الأمة في تغريدة نشرها بحسابه الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ان التكليف الصادر من سموه «يؤكد مجددا ما هو مؤكد عبر التاريخ، وهو أن سيرة حكام الكويت عبر القرون هي سيرة الحكمة والتسامي والتسامح، وأن ديدن القيادة السياسية في بلدنا كان ومازال إشاعة أجواء الاستقرار والوفاق والتعاضد»

الفارس: التسلح

الحكومية، ان الرؤية السامية لسمو أمير البلاد في تحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي، «تتطلب توافر كفاءات بشرية تدفع اقتصادنا الوطني نحو العالمية، خاصة مع توجه العالم نحو اعتماد معايير جديدة للنمو والتطور القائم على مقياس رأس المال البشري، وهو أحد ركائز رؤية الكويت 2035».

تتمات

وطالب الطلبة والطالبات بضرورة التسلح بالعلم واكتساب المعرفة، وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية، وأن يكونوا واثقين بقدراتهم ومتطلعين إلى أعلى مراتب الإنجاز خلال مسيرتهم الأكاديمية.

وذكر أن ذلك سيؤهلهم لامتلاك قدرات بناءة ومنتجة، خاصة في مجال الابتكار والذكاء الاصطناعي والتكنولوجي لتفعيل طاقاتهم الشبابية للمنافسة في سوق العمل مستقبلا، مما سيعزز مسيرة التطور والنمو المستدام للدولة والتي ستكون بوابتهم لعالم مشرق «فهم الثروة الحقيقية للكويت وهم الاستثمار الحقيقي لها».

وتقدم الفارس بالتهنئة لكافة منتسبي جامعة الكويت بمناسبة بدء العام الدراسي، وعودة الدراسة بنظامي التعليم الحضوري وعن بعد وفق الاشتراطات الصحية بعد انقطاع دام قرابة العام ونصف.

من جهته قال أمين عام المجلس الدكتور مثنى الرفاعي، إن الاجتماع استعرض البنود المدرجة على جدول الأعمال، ومن بينها كتاب مدير عام الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بشأن تقرير فريق عمل إعداد دراسة بخصوص تصنيف جامعة الكويت.

ولفت الرفاعي الى ان المجلس استمع لعرض مرئي مقدم من رئيس الفريق الدكتور طارق الدويسان، حول المقترحات والتوصيات الفنية بشأن كيفية تطوير ورفع تصنيف جامعة الكويت بين التصنيفات العالمية المعتمدة.

وأوضح ان المجلس ناقش التقرير الأولي لجهود جامعة الكويت بالتنسيق مع الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي، وضمان جودة التعليم بشأن معايير الاعتماد الأكاديمي وجودة التعليم المعتمدة، كما استعرض التقرير الأول لأعمال المجلس التأسيسي لجامعة عبدالله السالم وكتاب رئيس مجلس الادارة التأسيسي بشأن الاحتياجات الضرورية لتسيير أعمال المجلس التأسيسي.

تدابير لوضع

للسنتين الماليتين 2023 – 2024 و 2024 –2025 ، وبدء التخطيط متوسط المدى، لضمان التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة، وفقاً للأولويات، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتحسين مستوى جميع الخدمات الحكومية للمواطنين.

وأوضحت مصادر حكومية نقلا عن اجتماع مجلس الوزراء، أن النفقات الحكومية في ميزانية الدولة للسنة المالية 2022–2023، لن تتضمن إلغاء تذاكر السفر المجانية المقررة لبعض الموظفين، وسيتم تطبيق قرار صرف تذاكر السفر المجانية المعتمدة للموظفين حسب الشروط المعمول بها.

وأكدت المصادر انه لن يتم الموافقة على دفع مقابلها نقدا، لمن لم يستفد من التذاكر المخصصة له.

وزيرة «الاتصالات»

للمستخدمين الذين تجاوز عددهم خلال الشهر الأول لإطلاق المرحلة الأولى منه 190 ألف مستخدم داخل وخارج الكويت.

وذكرت إن إجمالي المعاملات والخدمات المنجزة عبر التطبيق تجاوز 119 ألف خدمة، مبينة أن التطبيق بات متاحا للمستخدمين الموجودين خارج الكويت، وبإمكانهم إتمام المعاملات الحكومية من قبل الجهات المنضمة للمرحلة الأولى للتطبيق.

وأكدت أن التطبيق يسهم في مرونة إنجاز المعاملات لجميع المواطنين في الخارج، لاسيما المسافرين والطلاب والطالبات المبتعثين أو المرضى ممن يخضعون للعلاج في الخارج ومرافقيهم وكذلك للمقيمين خلال وجودهم خارج البلاد.

يذكر أن «سهل» تطبيق حكومي موحد أطلق منتصف شهر سبتمبر الماضي، ويهدف إلى تعزيز كفاءة وسرعة إنجاز المعاملات والعمليات الحكومية ويمكن مستخدميه من تنفيذ معاملاتهم إلكترونيا.

مطيع يطالب

العديد من الاجراءات الاحترازية في الكويت والعديد من دول العالم.

السودان: انقلاب

مجهول، بعد أن حاولت قوة عسكرية الضغط عليه لإضفاء الشرعية على الانقلاب والتوقيفات التي شهدتها البلاد، إلا أنه رفض الانصياع، كما تم اعتقال زوجته.

ومع توافد المحتجين إلى محيط مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم، أعلن رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان حالة الطوارئ في مختلف أنحاء البلاد، وحل مجلسي السيادة والوزراء وتجميد عمل لجنة التمكين وتكليف المديرين العامين بالوزارات بتسيير الأعمال.

كما أعلن تعليق بعض المواد في الوثيقة الدستورية، على الرغم من تأكيدها الالتزام بمعظم موادها، والتمسك باتفاق جوبا للسلام.

وقال البرهان في خطاب متلفز بثه التلفزيون الرسمي أمس الاثنين، إن الجيش اتخذ تلك الخطوات بهدف حماية الثورة، والبلاد، واعدا بتشكيل حكومة جديدة.

وأكد أن السودانيين يرفضون حكم الحزب أو الفرد الواحد، قائلا: «التاريخ يؤكد أن الشعب السوداني رفض أن يحكمه فرد». واعتبر أن القوات المسلحة استجابت لثورة الشباب، مضيفاً: «الثورة ماضية بعزم الشباب والقوات المسلحة ملتزمة بأهدافها».

كما شدد على أن القوات المسلحة ماضية قدماً في التحول الديمقراطي، قائلاً: «سنواصل المرحلة الانتقالية وصولاً لحكومة منتخبة». ووعد بمواصلة العمل من أجل تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، على ان تسلم السلطة لاحقة لحكومة منتخبة.

أضاف أن الانقسامات شكلت إنذاراً خطيراً يهدد السودان، لافتاً إلى أن ما تمر به البلاد أصبح يشكل خطراً حقيقياً.

إلى ذلك، أوضح البرهان أن «التحريض على الفوضى من قوى سياسية دفع القوات المسلحة للتحرك والقيام بما يحفظ البلاد»، مشدداً على أن «لا حزب أو فئة ستفرض على السودان توجهاتها».

كما أشار إلى أنه سيعمل على تشكيل برلمان من شباب الثورة و حكومة كفاءات جديدة لتولي إدارة الأمور في البلاد.

بدورها أكدت وزارة الإعلام خبر وضع رئيس الحكومة تحت الإقامة الجبرية في مكان مجهول، موضحة ببيان على حسابها على فيسبوك أن حمدوك دعا الشعب بكافة أطيافه للنزول إلى الشارع من أجل حماية الثورة.

بالتزامن، شهد محيط مقر القيادة العامة العسكرية في العاصمة اشتباكات بين محتجين والقوى الأمنية.

وكانت قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين دعيا في وقت سابق كافة المواطنين للنزول إلى الشوارع، واستنكار التوقيفات أو أي مجاولة انقلاب عسكري.

فيما أعلنت نقابة الأطباء والمصرفيين في البلاد الإضراب العام والعصيان المدني.

يذكر أن تلك التطورات الدراماتيكية المتسارعة أتت بعد أسابيع من تصاعد التوتر بين المكون العسكري والمدني اللذين يقودان الحكم في السودان منذ عزل رئيس النظام السابق عمر البشير.

وقد تصاعدت حدة هذا التوتر منذ محاولة الانقلاب التي وقعت في سبتمبر الماضي، وتبادل على إثرها الطرفان الاتهامات وتحميل المسؤوليات عما يجري من أزمات اقتصادية وسياسية.

إلى ذلك خرجت مواكب في عموم مناطق العاصمة السودانية الخرطوم وبقية الولايات، رفضاً للانقلاب العسكري الذي بدأ صباح أمس الإثنين، مع قيام قوات من الجيش باعتقال معظم وزراء الحكومة، وبعض أعضاء مجلس السيادة من المكون المدني، وصولاً إلى اعتقال رئيس الحكومة عبد الله حمدوك، بعد ساعات من فرض الإقامة الجبرية عليه في منزله.

ودعا تحالف «قوى الحرية والتغيير»، إلى عصيان مدني شامل، ويطلب من جماهير الشعب الخروج إلى الشوارع، وذلك عقب سيطرة الجيش على السلطة وحله المجلس السيادي الحاكم.

كما طالب التحالف في بيان عبر صفحته على «فيسبوك» أيضاً بتنحي جميع أعضاء المجلس العسكري الانتقالي وتسليم السلطة للحكومة المدنية.

وطالب التحالف كذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين من أعضاء مجلس الوزراء ومجلس السيادة.

وتابع: «الشعب هو مصدر السلطة ووحده من يحق له تفويضها لمن يشاء. وهو الذي سوف يحدد من يستحق هذا التفويض».

إلى ذلك أعربت دول عربية وأجنبية ومنظمات أممية ودولية عن قلقها تجاه التطورات الأخيرة في السودان، وطالبت جميع الأطراف بضبط النفس، ودعت إلى الإفراج عن رئيس الوزراء والوزراء المعتقلين، واحترام آليات التغيير الديمقراطي، واستحقاقات المرحلة الانتقالية في السودان.

رئيس الوزراء العراقي

ميقاتي أمس الاثنين مع نظيره العراقي مصطفى الكاظمي في بغداد، حسبما ذكره بيان صادر عن المكتب الاعلامي لرئاسة الوزراء العراقية، واكد فيه الجانبان الحرص على تعزيز التعاون الثنائي.

واضاف البيان ان الكاظمي وميقاتي بحثا تنسيق المواقف الثنائية فيما يتعلق بالقضايا الاقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بالاضافة إلى تعزيز التنسيق في المجال الامني ومكافحة الارهاب وتجفيف منابعه.

ووفقا للبيان اشاد ميقاتي بدوره بالمواقف العراقية المساندة للشعب اللبناني وبالخطوات التي نجح بها العراق اقليميا في تعزيز سياسة التهدئة وتغليب لغة الحوار والتواصل البناء.

ويزور ميقاتي بغداد في نطاق جولة يسعى لحشد الدعم المالي للبنان الذي يمر بازمة اقتصادية خانقة مع شح في السيولة النقدية وتراجع الخدمات العامة.

وكانت الحكومة العراقية ابرمت اتفاقا مع الحكومة اللبنانية لتزويد لبنان بمليون طن من مادة زيت الوقود الثقيل بالسعر العالمي على ان يكون السداد بالخدمات والسلع وذلك في نطاق مساعي العراق لدعم لبنان في مواجهة ازمة شح الوقود

«الصحة العالمية»

دعوته إلى توزيع أكثر إنصافا للقاحات.

في التفاصيل، اعتبر المسؤول الأممي في مؤتمر ببرلين، أن الوباء سينتهي عندما يختار العالم القضاء عليه، مؤكداً أن الأمر في متناول أيدينا، ولدينا كل الأدوات التي نحتاج إليها.

كما أعرب عن أسفه لأن العالم لم يستخدم هذه الأدوات بحكمة حتى الآن، مؤكدا أن الوباء لم ينته بعد في ظل تسجيل نحو 50 ألف وفاة أسبوعيا حول العالم، وفق تعبيره.

جاءت التصريحات في افتتاح «قمة الصحة العالمية»، وهو حدث سنوي يجمع بين مهنيين وسياسيين في برلين.

كذلك حددت المنظمة هدفا لتحصين 40 في المئة من سكان كل بلد بحلول نهاية العام و70 في المئة بحلول منتصف عام 2022. فيما أبدى تيدروس أسفه باستمرار لتكديس الدول الغنية اللقاحات المضادة لكوفيد.

وتابع أن الهدف قابل للتحقيق في حال فقط قامت الدول والشركات التي تتحكم في التزويد بترجمة تصريحاتها إلى أفعال، بحسب ما قال.

أضاف أن على البلدان التي وصلت بالفعل إلى هدف 40 في المئة، وبينها جميع دول مجموعة العشرين، أن تفسح المجال لتسليم اللقاحات إلى آلية كوفاكس الدولية والصندوق الإفريقي لاقتناء اللقاحات الذي أنشأه الاتحاد الإفريقي.

أما بالنسبة لمصنعي اللقاحات، فرأى أن عليهم تشارك المعرفة والتكنولوجيا والتراخيص، فضلا عن التنازل عن حقوق الملكية الفكرية، يذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش كان اعتبر في رسالة فيديو مسجلة أن انتصار اللقاحات التي تم تطويرها وتقديمها إلى السوق في وقت قياسي، أحبط بسبب مأساة التوزيع غير المتكافئ.

وأعرب عن أسفه قائلا إن «النزعة القومية وتخزين اللقاحات يعرضاننا جميعا للخطر».

إلى ذلك، شددت منظمة الصحة العالمية مؤخراً على أهمية وصول اللقاح لكل البشر على الأرض، محذّرة من عواقب عدم وصوله لبعض الدول الفقيرة.

سفراء 10 دول

السفراء المذكورين أشخاصا غير مرغوب بهم في تركيا.

وتصاعدت فصول القضية في بيان صدر عن سفراء كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية والدانمارك، وفنلندة، وفرنسا وهولندا والسويد وكندا والنروج ونيوزيلاندا في 18 من أكتوبر الماضي انتقدوا فيه اعتقال رجل الأعمال عثمان كافالا ودعوا إلى الإفراج عنه، واعتبروا فيه أن القضية المستمرة بحق كافالا تلقي بظلالها على الديمقراطية وسيادة القانون في تركيا، داعين إلى الإفراج عنه.

وتبع ذلك استدعاء الخارجية سفراء الدول العشر، إثر نشرهم بيانا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في وقت حذر مجلس أوروبا لحقوق الإنسان، الذي انضمت إليه تركيا عام 1950، السبت الماضي، من أنه قد يبدأ إجراءات ضد أنقرة في حال لم يتم الإفراج عن كافالا بحلول نهاية الشهر، وإزاء ذلك صعّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من موقف بلاده ضد السفراء، مؤكدا أنه أصدر تعليماته بطردهم، وأعلن السبت، أنه أصدر تعليمات إلى وزير الخارجية، من أجل إعلان السفراء العشرة، أشخاصا غير مرغوب فيهم بأسرع وقت.

وعقب هذه التطورات أعلنت السفارة الأميركية في تركيا عبر «تويتر»، أن «الولايات المتحدة تؤكد على تطبيق المادة 41 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية»، فيما تناقلت حسابات سفارات الدول المعنية من بينهما ألمانيا وبقية الدول والسفيرة الهولندية مارجاني دي كاوتسينت، «بناء على الأسئلة التي يتم توجيهها بخصوص بيان الـ18 من الشهر الجاري نؤكد على تطبيق المادة 41 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية».

تنص المادة 41 على عدم التدخل بشؤون الدول الأخرى.

وتنص المادة على عدم التدخل بشؤون الدول الأخرى، الأمر الذي اعتبرته وسائل إعلام تركية خطوة تراجع من قبل الدول المعنية.

ونقلت وكالة الأناضول الرسمية في نشرتها التركية، نقلا عن مصادر في الرئاسة التركية أن الرئيس أردوغان قابل بإيجابية البيان الصادر عن الدول فيما يتعلق باحترامها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وفي وقت سابق وصف أردوغان رجل الأعمال عثمان كافالا بأنه «فرع سوروس في تركيا»، في إشارة إلى الملياردير الأميركي جورج سوروس.

وأضاف «10 سفراء جاؤوا بسببه إلى وزارة الخارجية، أي وقاحة هذه؟ ماذا تظنون هذا البلد؟ هنا تركيا، ليست دولة قبلية كما تظنون»، محذراً السفراء المعنيين من أنه لا يمكنهم أن يوجّهوا التعليمات لوزارة الخارجية التركية، وأنه أصدر تعليماته إلى وزير الخارجية، لإعلان السفراء العشرة أشخاصاً غير مرغوب فيهم بأسرع وقت. والسفراء العشرة هم سفراء كل من ألمانيا، الولايات المتحدة الأميركية، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، هولندا، السويد، كندا، النروج، ونيوزيلاندا.